Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 1- March 2025 المجلد ١٥- العدد ١ – اذار ٢٠٢٥

Political parties and public policy- making in Iraq After 2005

[1] Reem Dhaif Abdulmajid[2] Jehan Abdullah Saleem Issa
[1] Tikrit University \ College of Political Science

Abstract:

Political parties and public policy- making in lraq After 2005

Political parties in any country are considered an essential element and a developing social phenomenon that evolves and renews with changes in the political system of the state. Political parties are among the most important political organizations that influence the political system and ensure Its continuity and stability. They play a crucial role in activating political life. Political parties are also one of the most important means that play a vital role In the process of public policy-making. The political system is a reflection of the prevailing party system in the country

After 2005, Iraq experienced a major political transformation following the fall of the previous regime and the adoption of a new constitution. Iraq became a democratic system based on political pluralism and competition. Numerous new political parties were established, varying in their ideological, sectarian, and ethnic orientations. These parties played a central role in shaping public policies and managing the state by participating in parliamentary elections and forming successive governments. The process of policy-making in Iraq post-2005 was influenced by several challenges, including sectarian conflicts, foreign interventions, and administrative corruption. Despite the presence of many parties, the larger sectarian-based parties had a greater Impact on policy-making, which affected the stability of the political system and the development of public policies.

1: Email:
Almajeed.reem@gmail.com
2: Email:
jihana.s@tu.edu.iq

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2024.154360.1370

Submitted: 5/10/2024
Accepted: 10/10/2024
Published: 13/10/2025

Keywords:
Political parties
general politics
Iraq
political system.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاحزاب السياسية ورسم السياسات العامة في العراق بعد عام ٢٠٠٥

[١] م.م. ريم ضيف عبد المجيد [٢] م.م. جيهان عبدالله سليم عيسى
[١] جامعة تكريت \ كلية العلوم السياسية

الملخص:

ان الاحزاب السياسية في اي دولة تعد عنصر مهم وهي تعتبر ظاهرة اجتماعية متطورة وتتطور وتتجدد مع تغير النظام السياسي في اي دولة ، و تعد الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر على النظام السياسي وضمان استمراره واستقراره ، وانها لها دور مهم في تنشيط الحياة السياسية ، وتعد الاحزاب السياسية من اهم الوسائل التي لها دور مهم في عملية صنع السياسة العامة فإن النظام السياسي يعتبر هو انعكاس للنظام الحزبي السائد في الدولة ، بعد عام ٢٠٠٥، شهد العراق تحولًا كبيرًا في النظام السياسي بعد سقوط النظام السابق وكتابة دستور جديد ، أصبح العراق نظامًا ديمقراطيًا يعتمد على التعددية الحزبية والتنافس السياسي ، تأسست العديد من الأحزاب السياسية الجديدة التي تنوعت في توجهاتها الإيديولوجية والمذهبية والعرقية ، لعبت هذه الأحزاب دورًا رئيسيًا في رسم السياسات العامة وإدارة الدولة من خلال المشاركة في الانتخابات البرلمانية وتشكيل الحكومات المتعاقبة ، تأثرت عملية رسم السياسات العامة في العراق بعد ٢٠٠٥ بالعديد من التحديات ، من بينها الصراعات الطائفية، التدخلات الخارجية، والفساد الإداري ، وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الأحزاب، إلا أن تأثير الأحزاب الكبيرة ذات الطابع الطائفي كان أكبر في رسم السياسات ، مما أثر على استقرار النظام السياسي وتطور السياسات العامة .

الكلمات المفتاحية:

الأحزاب السياسية ، السياسية العامة ، العراق ، النظام السياسي ،٢٠٠٥.

المقدمة

تعد الأحزاب السياسية هي تنظيمات اجتماعية تلعب دورًا مهمًا في الحياة السياسية لأي دولة و تهدف إلى تمثيل مصالح فئات المجتمع المختلفة والمشاركة في عملية صنع القرار عبر التنافس في الانتخابات ، و تسهم الأحزاب في تعزيز الديمقراطية من خلال توفير قنوات للتعبير عن الآراء والمشاركة في رسم السياسات العامة ، كما تعمل على تنظيم العمل السياسي وضمان استمرارية النظام السياسي واستقراره ، شهد العراق بعد عام ٢٠٠٥ تحولاً جذرياً في

نظامه السياسي، وذلك عقب سقوط النظام السابق واعتماد دستور جديد أسس لمرحلة ديمقراطية تعتمد على التعددية الحزبية ، أصبحت الأحزاب السياسية الفاعل الرئيسي في العملية السياسية العراقية ، حيث تنوعت الأحزاب من حيث الانتماءات الطائفية، العرقية، والأيديولوجية ، هذا التنوع أدى إلى تأثير مباشر على رسم السياسات العامة وصياغة القرارات الحكومية ، مع اعتماد العراق على الانتخابات كآلية أساسية لتشكيل الحكومات، وأصبحت الأحزاب السياسية أداة رئيسية في إدارة الدولة وتوجيه السياسات العامة ، إلا أن هذا التطور السياسي لم يخلُ من تحديات الكبيرة ومن أبرزها الصراع الطائفي ، الفساد ، والتدخلات الخارجية ، مما أثر بشكل كبير على استقرار النظام السياسي وقدرته على تطوير سياسات فعالة تلبي احتياجات الشعب العراقي .

أولاً: أهمية البحث

أهمية البحث في موضوع الأحزاب السياسية ورسم السياسات العامة في العراق بعد عام ٢٠٠٥ تكمن في فهم التحولات الكبيرة التي شهدها النظام السياسي العراقي بعد سقوط النظام السابق وتبني دستور جديد ، هذا البحث يعمل على تحليل دور الأحزاب السياسية في تشكيل المشهد السياسي وصنع القرار، وخاصة في ظل التعددية الحزبية والتنافس الانتخابي الذي أصبح سمة رئيسية للنظام السياسي الجديد، ان تطور السياسات العامة في ظل الظروف الأمنية والسياسية المعقدة التي مر بها العراق، بما في ذلك التحديات الطائفية والعرقية والتدخلات الخارجية التي أثرت على عملية صنع القرار والسياسات العامة.

ثانياً: إشكالية البحث

تتمثل في التحديات الكبيرة التي تواجه العملية السياسية في البلاد ، من أبرز هذه التحديات هي كيفية تفاعل الأحزاب السياسية مع النظام السياسي الجديد في ظل التحول الديمقراطي ، ودورها في صياغة السياسات العامة التي تخدم المجتمع العراقي بكل أطيافه ، وعلى الرغم من التعددية الحزبية التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٥، فإن النظام الحزبي في العراق يعاني من انقسامات طائفية وعرقية ، ما يحد من تأثير الأحزاب الأصغر وقدرتها على إحداث تغيير حقيقي في السياسات العامة، إن هذا البحث يهدف إلى تحليل هذه الإشكاليات وتقديم فهم أعمق لتأثير الأحزاب السياسية على رسم السياسات العامة في العراق، مع التركيز على التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

ثالثاً: فرضية البحث

إن دور الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة في العراق بعد عام ٢٠٠٥ يمكن أن تكون كالتالي: "تلعب الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٥ دوراً محورياً في رسم السياسات العامة من خلال تأثيرها في القرارات الحكومية والتشريعية، إلا أن هذا الدور يتأثر بمستوى الاستقرار السياسي والصراعات الداخلية والتحديات السياسية التي تعيق دور الأحزاب السياسية، مما يعوق تحقيق أهداف التنمية والاستقرار."

رابعاً: مناهج البحث

يمكن استخدام المنهج التحليلي الوصفي أو المنهج الكمي، والمنهج التاريخي ، والمنهج المقارن بين الأحزاب السياسية والدور الذي تلعبه ، حسب طبيعة البيانات المتاحة والأهداف البحثية .

خامساً: هيكلية البحث

المبحث الاول : اطار مفاهيمي تحديد المفاهيم : الاحزاب السياسية والسياسات العامة

المطلب الاول : مفهوم وخصائص الاحزاب السياسية .

المطلب الثاني : مفهوم السياسات العامة

المطلب الثالث : المفاهيم المقاربة لمفهوم السياسات العامة .

المبحث الثاني : مراحل صنع السياسات العامة في العراق ودور الاحزاب السياسية في تلك العملية .

المطلب الاول : صنع السياسة العامة في العراق واهم مراحلها .

المطلب الثاني : الأحزاب السياسية ودورها في صنع السياسة العامة العراقية .

المطلب الثالث : معوقات رسم السياسة العامة من قبل الاحزاب السياسية .

I. المبحث الاول

اطار مفاهيمي تحديد المفاهيم : الاحزاب السياسية والسياسات العامة

تعد الأحزاب السياسية والسياسات العامة من المفاهيم الأساسية في العلوم السياسية ، حيث تعكس الديناميات السياسية والاجتماعية في أي دولة ، لفهم دور الأحزاب السياسية في تشكيل السياسات العامة ، من الضروري تحديد هذين المفهومين وفهم علاقتهما ، من خلال دراسة هذه المفاهيم ، يمكننا فهم كيفية تشكيل الأحزاب السياسية للسياسات العامة في سياقات معينة ، مثل العراق بعد عام ٢٠٠٥، وكيفية تأثير ذلك على الاستقرار والتنمية في البلاد.

ومن هنا يقتضي الحال ابتداءان نحدد المفاهيم للمصطلحات محمل اهتمامنا بهذا البحث ونقسمه الى عدة مطالب :

I.أ. المطلب الاول

مفهوم وخصائص الاحزاب السياسية

يقول ابن منظور في لسان العرب موضحا" معنى كلمة ال حزب ، بانها جماعة الناس وجمعها احزاب والاحزاب هم جنود كفار تالبوا وتظاهروا على حرب النبي (محمد صلى الله عليه وسلم) ، واضاف ان الحزب هو كل طائفة هواهم واحد ، اي ان اراهم متفقة على امر واحد ، وقال ايضا" ان الحزب هو صنف من الناس وان الحزب هو الجماعة .[١]

يعرف الحزب السياسي بحسب التعريف الدولي هو كل جماعة مؤلفة طوعا" من عدد من الاشخاص على اساس مبادى واهداف مشتركة ، للمساهمة في تأطر المواطنين وتنظيم مساهمتهم في الحياة السياسية ، وخوض الانتخابات العامة على اختلافها وتمارس الاحزاب نشاطاتها بوسائل ديمقراطية وسلمية بهدف تداول السلطة والمشاركة فيها ضمن فهم وتصور محددين لتحقيق المصلحة الوطنية .[٢] ويعرف الحزب السياسي على انه تنظيم حر لأشخاص من أهدافه المشاركة في ادارة الأمور العامة للبلاد ، ذلك من خلال طرح مرشحين للانتخابات من أجل ان تكون انتخابات حرة وديمقراطية .[٣]

---

(١) براء بركات حمد الغرابية ، "الاحزاب السياسية ودورها في الحياة السياسية المعاصرة حزب حركة النهضة في تونس"، (اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الملايا ، ٢٠١٦)، ص ٢٠ .

(٢) نقلا عن ، حسين ابو رمان ، *الاحزاب السياسية*، (عمان : الاتحاد الأوربي للمؤسسات الديمقراطية الاردنية والتنمية ، ٢٠٢٠) ، ص ١١.

(٣) *مبادى توجيهية لتنظيم الأحزاب السياسية* ، (بولندا: مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا، ٢٠١١)، ص ١٧.

كما يعرف الحزب السياسي على انه مجموعة من الأفراد يتنظمون في شكل حزب لديهم أهداف و مصالح متشابهة بالشكل العام ، ويسعون للتأثير على السياسات العامة في الدولة من خلال العمل على تحقيق فوز مرشحين الحزب بالمناصب التمثيلية .[١]

انطلاقا" من التعاريف السابقة يمكن ان نستنبط جملة من الخصائص التي تتعلق بالأحزاب السياسية وهي كالاتي : [٢]

١- الاحزاب السياسية تنظيمات دائمة تعبير عن المصالح مجموعة معينة الامر الذي يضمن للحزب ديمومته .

٢- تسعى للوصول الى السلطة ، هدف الحزب الاساسي هو الوصول الى السلطة السياسية وتولي زمام امور الدولة .

٣- تسعى للحصول على الدعم الشعبي وذلك من خلال جمع اكبر عدد ممكن من الافراد الذي يؤمنون بأفكار الحزب .

٤- لابد ان يكون الأحزاب السياسي مذهب سياسي وبرنامج عمل خاص به يتميز به عن غيره من الاحزاب الاخرى .

٥- وحدة المبادى والمصلحة ، وذلك من خلال التزام العضو المنظم الى الحزب بمبادى الحزب وخططه .

٦- غاية الحزب فالحزب ليس مجرد اليات وبرنامج ، انما له غايات واهداف معينة ، وذلك من خلال نشر افكاره واستقطاب اعداد كبيرة من المنتمين من أجل الفوز بالسلطة السياسية وكسب نتائج الانتخابات .

وعلية يمكن ان تتخذ الاحزاب السياسية انماط عدة : [٣]

١- الحزب السياسي الذي يكون ولائه لشخص معين .

---

(١) ليلى ذر لطيف ، "دور الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة تحليلية طبق النظرية السلوكية الحزب الديمقراطي العربي" ، (٢٠٢٢): تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣\ ١١\١٦ ، متاح على الرابط التالي : https:democraticac.de\?=79854

٢) أحمد ابراهيم وعلي عبد طاهر ، "مفهوم الاحزاب السياسية ودورها في عملية رسم السياسة العامة" ، *مجلة ابحاث، الجزائر*، المجلد ٦، العدد ٢ ، (٢٠٢١) : ص ٨٢ .

(٣) عبد الحسين علوان الدرويش ، "الأحزاب الاسلامية في العراق دراسة تاريخية"، *المجلة السياسية الدولية ، الجامعة المستنصرية* ،العدد ٣٣-٣٤ ، (٢٠١٦) : ص ٤٤٦ .

٢- الحزب السياسي الذي تكون نشأته نتيجة ظروف تأريخيه معينة وتنتهي مهمة الحزب بانتهاء تللك الظروف .
٣- الحزب السياسي الذي ينشأ من أجل تحقيق مبادئ واهداف ايدلوجية بعيدة المدى كالأحزاب الشيوعية والاشتراكية .
٤- الحزب السياسي الانتهازي تكون مهمته الاولى والاخيرة هي ممارسة السلطة .

انواع الاحزاب السياسية حسب تصنيف موريس دوفرجيه :

١- الاحزاب الجماهيرية : وهي تنظيم قوي وهيكلية رسمية مع قيادات منتخبة ومؤسسات داخل الحزب ، و تعتمد على المشاركة عدد كبير من الاعضاء وتركز على تطور القاعدة العضوية ، تمول نفسها عن طريق الاشتراكات الاعضاء تهدف الى تمثيل شرائح واسعة من المجتمع سواء كان ديني او طبقي او ايديولوجي ومن امثلتها الاحزاب الاشتراكية والشيوعية في اوربا.
٢- احزاب الافراد وتعتمد على الشخصيات البارزة والنخب الاجتماعية والسياسية التي تتمتع بالنفوذ والسلطة القيادة تكون محصورة في ايدي قلة من الافراد .
٣- الحزب المرن ويتميز بالمرونة التنظيمية الداخلي وقلة الصرامة في الهيكل التنظيمي ويتم التركيز بشكل اكبر على شخصيات القائدة او المؤثر بدل من الالتزام الصارم .
٤- احزاب النخبة تهتم هذه الاحزاب بشكل رئيسي على الفئات العليا او المثقفين ولا تعتمد على العضوية الجماهيرية بل تركز على الهيكل القيادي .
٥- الاحزاب البرغماتية وهي تركز على النتائج العلمية والسياسات التي تحقق المكاسب الفعلية بدلا من التمسك بأيديولوجية او مبادئ صارمة وهذه الاحزاب تتكيف مع الظروف والواقع السياسي المتغير بهدف تحقيق اهداف محددة تحقيق مصالح معينة او الفوز في الانتخابات . [1]

I.ب. المطلب الثاني

مفهوم السياسات العامة

أن السياسات العامة (public policy) من المفاهيم المستحدثة نسبيا" في حقلي العلوم السياسية والادارية وقد لقيت اهتماما واسعا" من قبل الباحثين والمختصين السياسيين في علم الادارة العامة وعلماء السياسة وهي تعتبر فكرة عامة شاملة الإدارة العامة والمصالح الوطنية ، وقد تم التأصيل لها نظريا وفكريا وعمليا خلال عقدي الستينات والسبعينات وكذلك بداية الثمانينات من القرن العشرين ، غير ان بعض الباحثين في الحقل المعرفي القديم قد

(1) Duverge, Maurice, les partis politiques.paris:armand,colin,1951.

وجدو لها جذور في الحضارات الانسانية القديمة لذا لابد من معرفة الظروف والاسباب التي ادت الى نشأة هذا الميدان رغم وجود الميدان الأم وهو ميدان العلوم السياسية .[١]

قبل الدخول الى تعريف هذا المفهوم لا بد من الاشارة بان هناك من لا يفرق وحتى من المختصين بالعلوم السياسية بين علم السياسة وعلم السياسات العامة الذي استحدث كعلم مستقل سنة (١٩٨٩ م) ، وتعرف السياسات العامة على انها برنامج عمل موجه وهادف وهو ينتج من تفاعل مجموعة من القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ، ويوجد هناك تداخل بين مفهوم السياسة العامة ومفهوم السياسة ويمكن توضيح هذا التداخل الاصطلاحي بين المفهومين عن طريق توضيح الفرق بين كلمتي السياسة في اللغة الانكليزية ، اذا تشير كلمة (politics) الى الواقع السياسي ، بينما تشير كلمة policy الى السياسة كبرنامج عمل .[٢]

ان السياسة العامة تعرف بوصفها تلك الوسائل المعتمدة من قبل الحكومة في سبيل احداث تغيرات داخل نظام الدولة وعرفها (توماس داي) بوصفها العلاقة الوحدة الحكومية وبيئتها فهي تعبير عن كل شيء تقوم به الحكومة او هي تقرير أو اختيار حكومي للفعل او عدم الفعل وعرفها (كوسيولاس) بوصفها تلك القرارات والخطط التيء تضعها الهيئات الحكومية من اجل معالجة القضايا العامة في المجتمع ويعرفها (جيمس اندرسون) بانها برنامج عمل مقترح لشخص او جماعة او حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الغرض المستهدف والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول الى الاهداف او لتحقيق غرض مقصود او هي برنامج عمل هادف يعقبه اداء فردي او جماعي في التصدي لمشكلة او قضية ما ،مما تقدم يمكن القول بان السياسات العامة هي مخرجات النظام السياسي وفي الوقت ذاته هي للإدارة الحكومية من أجل تنفيذها في المجالات كافة سواء التعليم والصحة والإسكان والمواصلات والضمان الاجتماعي وتوزيع الموارد والاهتمام بالنواحي المؤسسية والسلوكية الاجتماعية ..الخ ، وعلى الرغم مما تقدم يمكن القول ان تعريف السياسة العامة لابد ان يتضمن وجود اربعة عناصر تتفاعل فيما بينها لتكون ما يعرف بالسياسة العامة وهذه العناصر هي :[٣]

١- الأفكار والمعتقدات الحكومية .

---

(١) "مفهوم السياسات العامة من منظور ممارسة القوة(السلطة)"، متاح على الرابط التالي ٢٠١٨\٢\٢٦: http://dc315.4shared.com\doc\qgqiptgs\preview.html

(٢) مها يحيى محمد احمد حسين ، "تحليل السياسات العامة : التطور والمنهجية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، الاسكندرية*، المجلد ٥٥، العدد ١ ، (٢٠١٨): ص ٥ .

(٣) محمد علي حمود ، "السياسات العامة رؤية في عوامل التطور والمدارس الفكرية والمفهوم"، *مجلة كلية العلوم السياسية ،تكريت* ، العدد ٢٢، (٢٠٢٠) : ص ٣١ .

٢- حكومية
٣- مصلحة عامة
٤- افراد وجماعات

أن الهدف من وراء صياغة السياسة العامة والصريح علاج مشكلة يعاني منها المجتمع شرط ان تكون مشكلة (عامة) تمس أكبر قدر ممكن من القطاعات المجتمعية ، وقياسا" على ذلك يتم تصنيف الاهداف وفق مدى تعقيد المشكلة العامة من عدمها من خلال .[١]

١- الهدف الكلي، وعادة ما يكون المنطق العام للسياسة العامة (المصلحة العامة)
٢- الاهداف البعيدة المدى قد تكون لا كثر من خمس سنوات
٣- الاهداف القصيرة المدى تكون من أجل حل مشكلة بسيطة .
٤- الاهداف اليومية التي تكمل بعضها البعض .

ومن اهم سمات السياسة العامة لتميزها عن غيرها :

١- الطابع العام وتتعلق السياسة العامة بالقضايا التي تهم الجميع ككل وليست موجهة لفئة معينة او مصلحة خاصة ، ان الدولة تتأخذ السياسة العامة لحل المشاكل المجتمعية الكبيرة مثل البطالة والتعليم والصحة والامن وغيرها .
٢- ان القرارات والسياسات العامة تكون ملزمة حيث تلزم الدولة جمع المواطنين على الامتثال لها من خلال القوانين والتشريعات التي تصدرها الحكومة .
٣- ان السياسة العامة تتطلب التنسيق بين السلطات المختلفة التنفيذية والتشريعية والقضائية اضافة الى المؤسسات العامة والخاصة لتحقيق اهداف المحددة .
٤- ان السياسة العامة تهدف الى مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة ، وانها تأخذ في الاعتبار الاثار طويلة الاجل .
٥- تسعى السياسة العامة الى توزيع عادل للموارد والخدمات بين الافراد بما يضمن تحقيق العدالة وتقليل الفوارق الاقتصادية بين افراد المجتمع .
٦- ان للسياسة العامة تأثيرات متعددة تشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .[٢]

(١) حسن سعد عبد الحميد وعدنان عبد الأمير الزبيدي ، "الوجيز في السياسات العامة بعد عام ٢٠٠٣ م"، المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٦ بتاريخ الاطلاع ١٧ \١١\٢٠٢٣ https:\\democraticac de\?p=34769:
(٢) سعد الدين ابراهيم واخرون ، *السياسات العامة والتنمية* ، (القاهرة : دار العلوم ، ٢٠٠٠).

I.ج. المطلب الثالث

المفاهيم المقاربة لمفهوم السياسات العامة

نظرا" للالتباس الحاصل في تحديد اطر العديد من المفاهيم في الدراسات الانسانية والاجتماعية ومنها مفهوم السياسات العامة ، ويقتضي الامر ان يتم دراسة المفاهيم المقاربة له ذات الصلة به ومنها مفهوم الإدارة العامة والقرار السياسي والسياسة الخارجية .

الادارة العامة : هي تنفيذ للنتائج النهائية التي خرجت بها الحكومة مع ضمان أن تنفذ القوى العاملة القرارات الحكومية بشكل دقيق ، ويتم ذلك عن طريق استغلال الطاقات البشرية ومنع تبعثر الجهود وتعارضها ، ومن ثم يجب توزيع هذه الأعمال على الأشخاص الذين عليهم القيام بها وتحديد المسؤوليات التي تقع عللا عاتقهم والعلاقات القائمة فيما بينهم . [١]

القرار السياسي : فقد جاء تعريف القرار السياسي في موسوعة العلوم السياسية الصادرة عن جامعة الكويت أنه يعني قيام من هم في مواقع السلطة والمسؤولية أو من تتوافر له قوة والقدرة ، باختيار أحد الحلول البديلة المطروحة لمواجهة مشكلة ما . [٢]

ختاما" بعد ما تطرقنا الى مفهوم الاحزاب السياسية واهم خصائصه ومفهوم السياسة العامة والمفاهيم المقاربة له ، وتم توضيح الخلط والالتباس بين المفاهيم ، وسوف يتم الانتقال في المبحث الثاني الى مراحل صنع السياسة العامة في العراق ، واهم مراحلها وكذلك دور الاحزاب السياسية في تللك العملية .

II. المبحث الثاني

مراحل صنع السياسات العامة في العراق ودور الاحزاب السياسية في تلك العملية

تعتبر عملية صنع السياسات العامة في العراق عملية معقدة تتأثر بالعديد من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، منذ عام ٢٠٠٥، و شهدت البلاد مراحل متعددة من صنع السياسات التي تعكس التحديات والتحولات التي مرت بها العراق تتضمن هذه المراحل التحديد، والتصميم، والتنفيذ، والتقييم، حيث يساهم كل منها في تشكيل السياسات العامة بشكل متكامل، و تؤدي الأحزاب السياسية دورًا حاسمًا في هذه العملية ، حيث تعمل على تحديد

(١) ما الفرق بين الادارة العامة والحوكمة ؟ صحيفة الخليج ، ٢٠١٤ ، تاريخ الاطلاع ١٨\ ١١\٢٠٢٣ https:\\www.alkhaleej.ae\2014\08\09

(٢) بهاد الدين مكاوي ، *القرار السياسي ماهيته – صناعته – اتخاذه – تحدياته* ، (المنامة: معهد البحرين للتنمية السياسية، ٢٠١٧) ، ص ١٠ .

أولويات المجتمع من خلال برامجها السياسية وتحالفاتها ، تلعب الأحزاب دورًا في تشكيل الرأي العام، وتقديم الاقتراحات التشريعية، والتأثير على القرارات الحكومية.

II.أ. المطلب الاول

صنع السياسة العامة في العراق واهم مراحلها

إن عملية صنع السياسة العامة تشارك فيها جهات عديدة حكومية وغير حكومية تشمل حكومية (السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية) ، ولا تنحصر فقط المشاركة الجهات والقوة الحكومية بل هناك جهات أخرى تصنف على انها غير حكومية ويكون لها تأثير على صانع القرار السياسات العامة ومنها (جماعات الضغط ، الأحزاب السياسية ، المواطنون الراي العام) وتمر عملية صنع السياسة العامة بعدة مراحل ، تتأثر تلك المراحل بنوع النظام السياسي السائد ومثلما ذكرنا سابقا ان عملية صنع السياسة العامة ليس بالعملية السهلة انما هي عملية معقدة وتتداخل فيها اطراف عدة ، لكن مع احتفاظ السلطة التنفيذية بحق اصدار القرارات النهائية ، لأنها الجهاز الذي يرسم السياسة العامة .

نقصد بصنع السياسة العامة وهي ترجمة لصنع السياسة العامة في الواقع ، بما تنطوي عليه من أهداف وقواعد ومبادئ ، الى خطط وبرامج عمل محددة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة ويمكن تلخيص مراحل صنع السياسات العامة بما يأتي : [١]

١- **تحديد المشكلة العامة أو الهدف** : تعتبر هذه المرحلة من اهم المراحل صنع السياسة العامة ، لأنها تتطرق لأهم المتغيرات والاسباب الكامنة وراء تلك المشكلة ، اذا لا يمكن حلها دون تدخل السلطات الحكومية ، ومن أجل بيان والكشف عنها تلجأ الحكومة الا قنواتها المختلفة سواء عن طريق الجهاز التنفيذي او احد صانعي السياسة في البرلمان او جماعة المصلحة وغيرها من القنوات .[٢]

٢- **اثارة اهتمام الحكومة بالمشكلة العامة** : ويتم ذلك من خلال ايلاء المشكلة الاهتمام من قبل الحكومة وادراجها في جدول اعمالها والالتزام بالعمل على علاجها .

١)(برنامج هي لدعم المرأة القيادية مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة ، ط١ ، (الاردن : مركز هي للسياسات العامة ،، ٢٠١٥) ص ٧١ .

(٢) ياسر علي ابراهيم ، السياسات العامة في العراق دراسة في المعوقات التشريعية ، مجلة دراسات الدولية ، العدد ٦١ (بغداد : ٢٠١٥) ص ٢١٦ .

٣- رسم مقترحات سياسة عامة لمواجهة المشكلة : يتطلب هذا الخيار من الحكومة موازنة موضوعية واختيار البديل الافضل من ضمن البدائل المطروحة ، من أجل حل المشكلة وتحقيق الصالح العام . [١]

٤- تمويل الحكومة : أن عملية التمويل تأتي بعد اقرار السياسة العامة ، ويتم من خلال تمويل الحكومة للاعتمادات اللازمة لوضع السياسات العامة التي اختيرت موضع التنفيذ . [٢]

٥- تبني وتنفيذ السياسات العامة : أن هذه المرحلة تتطلب التنفيذ الفعلي للسياسة أو البديل الذي تم الاخذ به ، فبعد الانتهاء من تبني سياسة ما وتشريعها تصبح المقترحات واللوائح التي تعبر عن مضمونها مؤهلة لأنه توصف بالسياسة العامة ، وهذه المشروعات مكتسبة طابع الرضى لجميع الأطراف المعنية . [٣]

٦- التغذية العكسية : وهي أخر مرحلة من مراحل صنع السياسة العامة فمن خلالها يمكن لواضعي السياسة العامة معرفة نقاط القوة والضعف ومعرفة الاثار التي تترتب على هذه السياسات ، ويتم ذلك من خلال ردود فعل الراي العام أو عن طريق الشكاوى التي تقدم من قبل الاحزاب السياسية وباقي مؤسسات المجتمع المدني .[٤]

والسياسة العامة العراقية بعد عم ٢٠٠٣ كانت تعاني من ضبابية والتخبط في التخطيط والتنفيذ والتقويم لأسباب كثيرة لعل من ابرزها : [٥]

١- الدستور العرقي الدائم العام(٢٠٠٥) الذي يعاني من ضبابية في أغلب مواده وفقراته الدستورية سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي .

٢- عدم وضوح الايدلوجية السائدة دستوريا" هل الدولة تسير في ايدلوجية اشتراكية ام رأسمالية ، وهل نحن بصدد بناء الدولة مدنية حديثة علمانية أم اسلامية .

٣- التداخل الكبير بين المركز والاقليم كردستان في الصلاحيات كل هذا اثر بشكل كبير في عرقلة وضعف تنفيذ السياسات العامة .

---

(١) شاكر محمد ، "صنع وتنفيذ السياسات العامة في العراق ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية"، (٢٠١٩): تاريخ الاطلاع الاطلاع ١٩\١١\٢٠٢٣متاح على الرابط التالي : https:\\www.politics-dz.com

(٢) صدام ابراهيم خضير ، "صنع وتنفيذ السياسات العامة في العراق" ، مركز اضواء للبحوث والدراسات ، ٢٠٢١ ، تاريخ الاطلاع ١٩\١١\٢٠٢٣ ، متاح على الرابط التالي : https:\\adhwaa.net

(٣) النعمي السائح العام ، "مفهوم صنع السياسة العامة ومراحلها"، *مجلة الاستاذ* ، *بغداد*، العدد ١١ ، (٢٠١٦) : ص ١٦٤ .

(٤) سحر كامل خليل ، "السياسة العامة ووسائل مؤسسات المجتمع المدني في صنعها (دراسة نظرية)"، *مجلة كلية التربية للبنات* ، المجلد ٢٤ ، العدد ٢ ، (٢٠١٣): ص ٢٤٩ .

(٥)حسن سعيد عبد الحميد وعدنان عبد الامير الزبيدي ، مصدر سبق ذكرة .

II.ب. المطلب الثاني

الأحزاب السياسية ودورها في صنع السياسة العامة العراقية

تؤدي الاحزاب السياسية وظائف عدة النظام السياسي منها التعبير عن الراي العام كذلك ايجاد فرصة اكبر للمشاركة في رسم السياسات العامة ، اذا تقوم الاحزاب بدور كبير في جمع وبلورة المصالح وهي ايضا من ادوات التنشئة السياسية والمساهمة في اضفاء الشريعة على النظام السياسي . أن للأحزاب السياسية دور كبير في رسم السياسة العامة ، ويكون ذلك سواء كان الحزب السياسي داخل البناء السلطوي او خارجه ، ويكون ذلك من خلال مجموعة من الوظائف التي تؤديها الاحزاب السياسية منها بلورة المطالب والقضايا العامة التي تناقش عنها رسم السياسات العامة واثارة الراي العام ومن ثم تحاول هذه الاحزاب كسب تأييد المواطنين حول المواقف التي تتخذها من اجل الضغط على الحكومة كما تعتبر الاحزاب السياسية من وسائل الرقابة السياسة .[١]

يعبر العام ٢٠٠٣ م انعطافه مهمة في تاريخ العراق السياسي لأنه نقل العراق مجتمعا ونظاما سياسيا من النظام الشمولي الى نظام تأسيس مبدئيا على الآيات الديمقراطية في العمل السياسي ، وان هذا التحول الديمقراطي يختلف جذريا عن التحولات التي حدثت في دول عدة في العالم ، وبعد هذا التحول عمت الفوضى من قبل القوى الجامحة حيث أخذت هذه القوى تسعى لإعادة رسم النظام السياسي ، لابد وأن تكون هناك أحزاب ديمقراطية وتؤمن وتحظى بقيم ومبادئ وطنية متفقة قولا وعملا على تحريم العنف والاحتكار العنف والاحتكار السياسي سواء في أطار الحزب أو السلطة ، وتلتزم فعلا بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية ، تنافس فيما بينها على السلطة وتشرعن العملية الانتخابية النزيهة لأن المواطنين هم الذين يرسمون المسار السياسي وهم من له حق الحكم من خلال مشاركاتهم في الحياة السياسية والإدلاء بصوتهم لمن يحسبون الأفضل .[٢]

و بصورة عامة فان الاحزاب السياسية تقوم بمهمتين اساسيتين توثر من خلالها في عملية صنع السياسات العامة واهم .[٣]

١- تعبر رعن الاهتمامات الاشخاص ومطالبهم وتعمل على تحقيقها ، ويتم ذلك من خلال الضغط على الحكومة بصورة عامة ، وصناع القرار بصورة خاصة

(١) عباس حسين جواد الحميري وارزوقي عباس ، "صياغة السياسيات العامة ، أطار منهجي"، *مجلة أهل البيت عليهم السلام* ، العدد ١، ص ١٥٢ .
(٢) ليلى ذر لطيف ، مصدر سبق ذكرة .
(٣) صدام ابراهيم خضير ، مصدر سبق ذكرة .

٢- تنقل رغبات وسياسيات الحكومة الى الاشخاص ، وتعمل على جمع الآراء والمواقف الداعمة وكذلك الرافضة .

وبالرغم من العلاقة القائمة بين الاحزاب السياسية والسياسات العامة فأن هناك اساليب تستخدمها الاحزاب السياسية للتأثير في هذا العملية ومن هذه الأساليب الآتي .[١]

أسلوب المناورة والتعطيل والمعاكسات : تستخدم الاحزاب السياسية نفوذها وتأثيرها من أجل مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية معا ، فمن اجل مواجهه الجهاز التشريعي تلجأ وبشكل مباشر إلى اساليب المناورة والتعطيل والمعاكسة من أجل الحيلولة دون تمرير سياسة أو تشريع معين ، أما في مواجهة الجهاز التنفيذي فهي تستخدم الرأي العام من أجل الضغط عليهم وتحاول جاهدة إلى قبول أو معارضة أي من السياسات العامة .

الوصول الى السلطة : أن الحزب الذي يصل الى السلطة يكون باستطاعته ان يفرض أن يفرض برنامجه وأيديولوجية الحزب في السياسة العامة الذي يتبناه على النحو الذي يخدم مصالحة .

II.ج. المطلب الثالث

معوقات رسم السياسة العامة من قبل الاحزاب السياسية

١- **تشوهات البنية الحزبية في العراق :** يبدو انطلاق العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ م كان يختزن فشل الاحزاب في الانجاز المهام السياسية والمجتمعية ، وذلك يرجع الى بنيتها الحزبية والطبيعية قيادتها ومؤهلاتهم ، فلقد كان كثير من الاحزاب يحمل معه ارث صراعات سياسية وايديولوجية وقد واجهتهم منذ البداية توقيتات انتخابية ضاغطة ، وقد استمر سيناريو الفشل التنظيمي الحزبي ، من دورة انتخابي الى اخرى ، خاصة مع انعدام شبة تام للوعي بوظائف الاحزاب في تمثيل حاجات المجتمع ، وخدمة الصالح العام ، وعدم تدارك الفرص المتاحة لتطوير اليات التشارك مع الجمهور في رسم السياسات العامة ، وصنع القرارات ، والتي شهدت تطورات كبيرة على مستوى التجارب الحزبية في دول ديمقراطية اخرى .[٢]

٢- **هيمنة الاحزاب على السلوك الانتخابي** : على مر الدولة العراقية كانت الاحزاب السياسية رهينة بيد السلطة الحاكمة والمتمثلة برئيس الجمهورية ، ان عملية بناء مؤسسات الدولة

---

(١) سارة ابراهيم حسين ، "مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة : العراق نموذجا"، (رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة النهرين ، ٢٠١٢)، ص ٦٢-٦٣ .

(٢) ياسر صالح مجيد ، *الحياة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣ رؤى في تصحيح المسار الديمقراطي في الانتخابات القادمة* ، (مركز رواق بغداد للسياسات العامة ، ٢٠٢١)، ص ٦ .

الرئيسية كان على اساس طائفي وهو من حصة الحزب المنتمي الى طائفة وليس حصة الطائفة المنتمي اليها الحزب وهذا بدورة يؤدي الى اقصاء الاحزاب والحركات التي لم تستطيع ان تحصل على اصوات تؤهلها لتمثيل نفسها كي تصبح مؤثرة في التصويت بصنع القرار السياسي وبنفس الوقت حتى بالمشاركة في ابداء رأيها بالسياسة العامة للبلاد بسبب اعتماد الية المحاصصة. [١]

٣- **عدم الايمان الأحزاب السياسية بالديمقراطية :** نلاحظ ان الاحزاب السياسية في العراق وعلى مدار اكثر من عقد ونصف كانت عقبة أمام إصلاح النظام وترسيخ الديمقراطية ، وخاصة ان النظام السياسي يحتاج بالأساس إلى أحزاب وقوى سياسية مؤمنة بالعمل الديمقراطي ، وبمحاربة الفساد وحصر السلاح بيد الدولة ، لذا فإن هذه الاحزاب تعاني من مشاكل عديدة تقف بوجه تحقيق الديمقراطية ، ومن أجل معالجتها يحتاج دخول احزاب جديدة الى الساحة العراقية من خارج العملية السياسية من أجل منافستها .[٢]

٤- **قانون أحزاب مغيب :** لقد نظمت الاحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وفقا لقرار سلطة الاحتلال رقم ٩٢ لعام ٢٠٠٤ ومن ثم قانون رقم ٩٧ الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة ، هذا القانون عانى من مشاكل كبيرة ، اذا لم ينظم هذا القانون النظام الداخلي للأحزاب بل تناول الحياة الديمقراطية وكيفية تداول السلطة والمناصب داخل الأحزاب ، ولم يعطي أي أهمية للديمقراطية في تداول السلطة والمناصب داخل الحزب نفسة كما لم يحدد مصادر تمويل الحزب المالية ، واستمر العمل به لأكثر من ١١ عاما واجريت ٦ دورات انتخابية في ظل هذا القانون .[٣]

واخيرا تعتبر الاحزاب السياسية واحدة من أهم متغيرات النظام السياسي كونها تؤدي له مجموعة من الوظائف وتوافر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي ، وتأثيرها الأحزاب على السياسة العامة سواء كانت خارج السلطة من خلال الوظائف التي تؤديها مثل المسائل الأساسية التي تناقش في النظام السياسي ، واثارة الراي العام ويمكن ان تكون قوة ضاغطة على الحكومة ، واحيانا تساهم في صنع القرارات السياسية باعتبارها عنصرا هاما في الحكومة .

---

(١) ماجد احمد الزاملي ، "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣ "، صوت العراق ، ، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣، ١٩\٢٠٢٣، https:\\www.sotaliraq.com \2022\1\9

(٢) عمر جفال ، *أحزاب غير ديمقراطية في نظام ديمقراطي تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣* ، (بغداد ، مركز الشرق الاوسط ، ٢٠٢١) ، ص ٩ .

(٣) نغم محمد صالح ، "التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون"، *مجلة العلوم السياسية ، بغداد*، العدد ٤٣ ، (٢٠١٤): ص ٦٨ .

الخاتمة

بعد عام ٢٠٠٥، شهد العراق تحولات جذرية في نظامه السياسي، حيث أصبحت الأحزاب السياسية تلعب دورًا رئيسيًا في رسم السياسات العامة. رغم الأهمية الكبيرة التي اكتسبتها الأحزاب في هذا النظام الجديد، إلا أن التحديات الكبيرة، مثل الانقسامات الطائفية، الفساد السياسي، والصراعات الداخلية، قد أثرت على فعالية هذه الأحزاب في قيادة عملية صنع السياسات العامة بما يحقق الاستقرار والتنمية ، لقد أظهر البحث أن الأحزاب السياسية في العراق تواجه صعوبات في توحيد الرؤى الوطنية وتوجيه السياسات العامة نحو خدمة المصالح العامة بدلاً من المصالح الحزبية أو الفئوية. ورغم ذلك، لا يمكن إنكار أن هذه الأحزاب تمثل ركيزة أساسية في النظام الديمقراطي العراقي، ويظل تحسين أدائها من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والإصلاح السياسي أمرًا ضروريًا لتحقيق أهداف التنمية والاستقرار في العراق في النهاية، يعتبر دور الأحزاب السياسية في العراق بعد ٢٠٠٥ محورياً، إلا أنه يتطلب إصلاحات عميقة لضمان أن تكون السياسات العامة قادرة على تحقيق مصالح المجتمع بشكل عادل وشامل.

الاستنتاجات

١- من خلال بحثنا هذا ان التغيير السياسي الذي يشهده العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، أدى الى انتشار مفهوم السياسة العامة ولاقى صدى واسع داخل مؤسسات المجتمع العراقي وكافه أوساطه الاجتماعية .

٢- أذا ارتبط هذا المفهوم بمفاهيم أخرى مثلت احد اهم المطالب الملحة للمجتمع العراقي ، ألا وهو مفهوم الديمقراطية والحريات العامة .

٣- أن مفهوم السياسة العامة مفهوم متباين له عدة معاني وعلى عدة مستويات ، ان الاهتمام بمفهوم السياسة العامة كممارسة على مر العصور والحضارات فلم تقم أي حضارة دون تدبير شئون أمنها وتقوية أصول الحكم فيها .

٤- ان السياسة العامة لا يمكن فصلها عن السياق التنمية الشاملة ، أذا ان هناك شبة أجماع على ضرورة التعامل مع الفعل التنموي بمفهوم شمولي عن السياسة العامة وهي ظاهرة مركبة متعددة الابعاد وقد شبهها بعضهم بالمثلث قاعدته سياسية وضلعها اقتصادي اجتماعي .

٥- والسياسة العامة تأخذ في غالب الاحيان شكل خطط وبرامج عمل تتولاها السلطة الرسمية العامة أو الحكومة .

٦- كما ان هناك علاقة كبيرة بين السياسة العامة والمفاهيم الاخرى كالإدارة العامة اذا تعتبر الادارة العامة اهم وسيلة لتحقيق تلك الاهداف والخطط التي تضعها السياسة العامة .

٧- كما لا يخفى على الجميع الدور الكبير للأحزاب السياسية في مجال التأثر في عملية صنع السياسة العامة ينبغي أن تكون اكثر جدية لان هذه الاحزاب هي الشرط الموضوعي لتوسيع مشاركة المواطنون في رسم السياسات العامة وتقرير مصيرهم ، ومن دون ذلك يصعب ترسيخ الديمقراطية كفكرة وثقافة ظهرت في المجتمع بعد طول سنين من الحياة العامة القائمة على المنهج الواحد .

التوصيات

١. تعزيز الشفافية والمساءلة: يجب على الأحزاب السياسية تبني آليات شفافة في عمليات صنع السياسات، مما يسهل عملية المساءلة ويعزز ثقة المواطنين في النظام السياسي. يمكن تحقيق ذلك من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالقرارات والسياسات العامة ومشاركة الجمهور في عملية صنع القرار.
٢. إصلاح النظام الانتخابي: ينبغي إعادة النظر في النظام الانتخابي الحالي لتعزيز التنافسية والعدالة في تمثيل جميع فئات المجتمع. قد يساعد نظام الانتخابات المختلط أو التعددي في تقليل تأثير التحالفات الفئوية وتعزيز التنوع السياسي.
٣. تعزيز الحوار بين الأحزاب: من المهم أن تعمل الأحزاب السياسية على تعزيز الحوار والتعاون فيما بينها، بدلاً من الانقسام والصراع. يمكن أن يسهم تأسيس منصات للحوار السياسي في تحقيق توافق حول القضايا الوطنية الهامة .
٤. دعم المشاركة المدنية: ينبغي تشجيع مشاركة المواطنين في العملية السياسية من خلال برامج توعية وتعليم، مما يسهم في بناء قاعدة شعبية واعية وقادرة على التأثير في السياسات العامة.
٥. تطوير الكفاءات الحزبية: يجب على الأحزاب السياسية الاستثمار في تطوير مهارات أعضائها، من خلال التدريب وورش العمل، لتمكينهم من فهم القضايا المعقدة والتفاعل بفعالية مع المجتمع وتقديم حلول واقعية.
٦. تعزيز التوجه نحو السياسات القائمة على الأدلة: يجب أن تسعى الأحزاب إلى تبني سياسات مستندة إلى بيانات وأدلة علمية، مما يعزز من فاعلية السياسات العامة ويساعد على تحقيق نتائج ملموسة.
٧. مكافحة الفساد: يجب على الأحزاب السياسية أن تكون في طليعة جهود مكافحة الفساد من خلال تنفيذ استراتيجيات فعالة، مما يسهم في تعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية.
٨. تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية: ينبغي على الأحزاب التركيز على وضع سياسات تسهم في تعزيز التنمية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة، من خلال دعم مشاريع البنية التحتية، التعليم، والرعاية الصحية.

٩. تفعيل قانون الاحزاب العراقية لانه لا يمكن ضبط أداء الاحزاب بدون قانون وسوف تبقى الاحزاب نفعية متصارعة بدون اي برامج حزبية وطنية .

تساهم هذه التوصيات في تعزيز دور الأحزاب السياسية في العراق، مما يسهل *تحسين* السياسات العامة ويعزز الاستقرار والتنمية في البلاد.

المصادر

أولاً: الكتب العربية

١- *برنامج هي لدعم المرأة القيادية مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة* ، ط١ ، الاردن : مركز هي للسياسات العامة، ٢٠١٥ .

٢- بهاد الدين مكاوي ، *القرار السياسي ماهيته – صناعته – اتخاذه – تحدياته* ، (معهد البحرين للتنمية السياسية المنامة ، ٢٠١٧ .

٣- حسين ابو رمان ، *الاحزاب السياسية*، عمان : الاتحاد الأوربي للمؤسسات الديمقراطية الاردنية والتنمية ، ٢٠٢٠ .

٤- سعد الدين ابراهيم واخرون ، *السياسات العامة والتنمية* ، القاهرة : دار العلوم ، ٢٠٠٠.

٥- عمر جفال ، *أحزاب غير ديمقراطية في نظام ديمقراطي تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣* ، بغداد: مركز الشرق الاوسط ، ٢٠٢١ .

٦- *مبادى توجيهية لتنظيم الأحزاب السياسية* ، بولندا: مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا، ٢٠١١ .

٧- ياسر صالح مجيد ، *الحياة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣ رؤى في تصحيح المسار الديمقراطي في الانتخابات القادمة* ، مركز رواق بغداد للسياسات العامة ، ٢٠٢١ .

ثانياً: الرسائل

١-براء بركات حمد الغرابية ، "الاحزاب السياسية ودورها في الحياة السياسية المعاصرة حزب حركة النهضة في تونس"، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الملايا ، ٢٠١٦.

٢-سارة ابراهيم حسين ،" مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة : العراق نموذجا"، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة النهرين ، ٢٠١٢ .

ثالثاً: المجلات

١-أحمد ابراهيم وعلي عبد طاهر، "مفهوم الاحزاب السياسية ودورها في عملية رسم السياسة العامة"، *مجلة ابحاث، الجزائر*، المجلد ٦، العدد ٢ ، (٢٠٢١) .

٢- سحر كامل خليل ، "السياسة العامة ووسائل مؤسسات المجتمع المدني في صنعها (دراسة نظرية)"، *مجلة كلية التربية للبنات* ، المجلد ٢٤ ، العدد ٢ ، (٢٠١٣) .
٣- عباس حسين جواد الحميري وارزوقي عباس ، "صياغة السياسيات العامة ، أطار منهجي"، *مجلة أهل البيت عليهم السلام* ، العدد ١ .
٤- عبد الحسين علوان الدرويش، "الأحزاب الاسلامية في العراق دراسة تاريخية"، *المجلة السياسية الدولية* ، *الجامعة المستنصرية*، العدد ٣٣-٣٤ ، (٢٠١٦) .
٥- محمد علي حمود ، "السياسات العامة رؤية في عوامل التطور والمدارس الفكرية والمفهوم"، *مجلة كلية العلوم السياسية* ، *تكريت*، العدد ٢٢، (٢٠٢٠) .
٦- مها يحيى محمد احمد حسين ، "تحليل السياسات العامة : التطور والمنهجية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية* ، *الاسكندرية* ، المجلد ٥٥، العدد ١ ، (٢٠١٨) ، ص ٥ .
٧- النعمي السائح العام ، "مفهوم صنع السياسة العامة ومراحلها"، *مجلة الاستاذ* ، *بغداد*، العدد ١١ ، (٢٠١٦) .
٨- نغم محمد صالح ، "التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون"، *مجلة العلوم السياسية*، *بغداد*، العدد ٤٣ ، (٢٠١٤) .
٩- ياسر علي ابراهيم ، "السياسات العامة في العراق دراسة في المعوقات التشريعية"، *مجلة دراسات الدولية* ، *بغداد*، العدد ٦١ ، (٢٠١٥) .

رابعاً: المقالات:

١- ليلى ذر لطيف ، دور الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة تحليلية طبق النظرية السلوكية الحزب الديمقراطي العربي ، ٢٠٢٢ ، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣\ ١١\ ١٦ ، متاح على الرابط التالي : https:democraticac.de\?=79854
٢- مفهوم السياسات العامة من منظور ممارسة القوة(السلطة) ، متاح على الرابط التالي ٢٦\٢\٢٠١٨: http://dc315.4shared.com\doc\qgqiptgs\preview.html
٣- حسن سعد عبد الحميد وعدنان عبد الأمير الزبيدي ، الوجيز في السياسات العامة بعد عام ٢٠٠٣ م ، المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٦ تاريخ الاطلاع ١٧ \١١\٢٠٢٣ https:\\democraticac de\?
٤- حسن سعد عبد الحميد وعدنان عبد الأمير الزبيدي ، الوجيز في السياسات العامة بعد عام ٢٠٠٣ م، المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٦ بتاريخ الاطلاع ١٧ \١١\٢٠٢٣ https:\\democraticac de\?p=3476
٥- ما الفرق بين الادارة العامة والحوكمة ؟ صحيفة الخليج ، ٢٠١٤ ، تاريخ الاطلاع ١٨\ ١١\٢٠٢٣

٦- شاكر محمد ، صنع وتنفيذ السياسات العامة في العراق ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١٩ ، تاريخ الاطلاع الاطلاع ١٩\١١\٢٠٢٣متاح على الرابط التالي : https:\\www.politics-dz.com
٧- -صدام ابراهيم خضير ، صنع وتنفيذ السياسات العامة في العراق ، مركز اضواء للبحوث والدراسات ، ٢٠٢١ ، تاريخ الاطلاع ١٩\١١\٢٠٢٣ ، متاح على الرابط التالي : https:\\adhwaa.net
٨- ماجد احمد الزاملي ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣، ، صوت العراق ، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣، ١٩\٢٠٢٣، https:\\www.sotaliraq.com \\2022\1